

خلال فعاليات أسبوع المنتدى الاقتصادي العالمي.. بداية من 19 يناير الجاري

غصون الخالد متحدثة بجدول أعمال «أجندة دافوس للمرأة العالمية»



م. غصون الخالد

أعلنت مؤسسة المرأة العالمية عن مشاركة م. غصون الخالد كمتحدثة في «أجندة دافوس للمرأة العالمية»، وذلك خلال فعاليات أسبوع المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي سيبدأ بداية من 19 يناير الجاري.

وأوضحت المؤسسة في بيان صحفي، أنه تم بناء أجندة دافوس للمرأة العالمية على فلسفة التأثير التعاوني لأصحاب المهلة المتعددين، وتوفير بيئة فريدة لإعادة التعريف وإعادة فهم العصر جديد من العالم، والمسؤولية والتعاون لجعل المساواة حقيقة واقعة.

وأشارت إلى أنه في وقت تتعامل فيه البلدان مع سلسلة متزايدة من الصدمات الاقتصادية والسياسية، فإن موضوع المساواة للنساء والفتيات هو الأكثر عرضة للخطر، ولا يمكن الانتظار لمدة 300 عام لسد الفجوة العالمية بين الجنسين.

وشدد البيان على أن التوقيت حاليًا مناسب ليكون هناك قادة حكومية مثل م. غصون الخالد لتنضم إلى «أجندة دافوس للمرأة العالمية»، وذلك لإعادة تصور المساواة بين الجنسين بطريقة جريئة وجديدة.

وفي هذا السياق، تقول المدير التنفيذية لمؤسسة المرأة العالمية روبا داش: «سنضم قادة عالميين من أكثر من 30 دولة إلى أجندة دافوس للمرأة العالمية خلال المؤتمر، وتابعت: «خلال آخر خمس سنوات،

قمنا ببناء شبكة من 300 صانع تغيير و55 ألف برنامج إرشاد عالمي، بمشاركة من 20 دولة يقومون بحل أكبر تحديات العالم، وقد أطلقنا وسم #equalitymoonthot لرفع مستوى البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة من خلال توفير الوصول إلى فرص رأس المال والمجتمع والتدريب والتجارة». جدير بالذكر، أن من بين المتحدثين الرئيسيين بأجندة دافوس للمرأة العالمية، كلا من: هيلين كلارك، رئيسة الوزراء السابقة لنيوزيلندا، وغادة عويس، إعلامية إذاعة لبنانية - قناة الجزيرة، وسونيا سينغ، مديرة تحرير مجموعة «NDTV»، ود. نونو سيميليا، المدير العام المساعد للأولويات الاستراتيجية للقضاء على سرطان عنق الرحم، وفيدريكا مارشيوني من منظمة الصحة العالمية.

وستكون الشركات الرئيسية لهذا الحدث، كلاً من: «Pfizer»، و«NDTV Group»، و«Organon»، و«Qwendem Metaverse»، ومن الممكن أن ينضم معهم، كلية الدراسات المهنية بجامعة نيويورك، الشركة الأكاديمية الرسمي لجدول أعمال المرأة العالمية دافوس، ومؤسسة المرأة العالمية هي مؤسسة خيرية عام 501 (c) (3) مقرها الولايات المتحدة ولها بصمة عالمية في 20 دولة و15000 عضو في جميع أنحاء العالم.

في مقابلة لرئيس مجلس إدارة «التجاري» والرئيس التنفيذي لـ «الأهلي» مع «أكسفورد بزنس»

أحمد الدعيح: البنوك العمود الفقري للقطاع الخاص والاقتصاد الكويتي

- جورج ريشاني: 40 ألف شركة صغيرة ومتوسطة بالكويت.. مبيعاتها السنوية أقل من مليوني دينار
- نصف سكان الكويت تقل أعمارهم عن 25 عاماً.. يمثل فرصة للبنوك لجذبهم نحو المنتجات الرقمية

دعم كبير من جميع الأطراف المعنيين سواء الاقتصاديون أو الماليين، مع الأخذ في الاعتبار حجم هذه المؤسسات ونقاط قوتها وضعفها، مشيراً إلى أن الحكومة الكويتية أعطت الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشاريع والعقود المختلفة.

وتابع بالقول: «يدرك مصرفنا أهمية قطاع الشركات الصغيرة، ولدينا فريق مخصص لإقراض هذه الشركات، ومن الواضح أن إقراض الكيان الصغيرة أكثر صعوبة من إقراض الشركات الكبيرة، لأنها غالباً ما تفتقر إلى السجل اللازم لتقييم احتياجاتها بدقة، ومع ذلك، لا يمنحنا هذا من دعم هذا القطاع لهم ومساعدته على التطور والتحول إلى شركات كبرى».

وقال ريشاني إن هناك ما يقرب من 40 ألف شركة صغيرة ومتوسطة بالكويت، والتي تم تعريفها على أنها كيان يبلغ حجم مبيعاتها السنوية أقل من مليوني دينار، وتعتبر هذه الشركات جزءاً لا يتجزأ من أجندة الحكومة التي شاركت في تحسين وتسهيل تمويلها من خلال آليات مختلفة، مثل الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأضاف: «تقع جزء من مسؤولية نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة على عاتق البنوك المحلية، وبالتالي فإننا نضطلع بهم في هذا الصدد، ومع ذلك، هناك مخاطر متصلة في إقراض هذه الشركات، ونعتقد بشدة أن أي مخاطر ذات صلة سيتم تخفيفها إذا كانت هناك بيئة أكثر مرونة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال والبيروقراطية القائمة».



جورج ريشاني

للموظفين المولعة عن بعد، ما يضيف مرونة كبيرة لضمان استمرارية الأعمال في الظروف الصعبة.

بدوره، أوضح ريشاني أن ما يقرب من نصف سكان الكويت تقل أعمارهم عن 25 عاماً، وهو ما يمثل فرصة للبنوك من حيث جهودها الرامية للتحول الرقمي نظراً لأن الأفراد الأصغر سنًا يجذبون نحو المنتجات والحلول الرقمية، لافتاً إلى أن هذه الجهود تستخدم الدعم من كون معدلات انتشار الإنترنت بالكويت بين الأعلى عالمياً، وأن الدولة لديها بنية تقنية متطورة.

وأضاف بالقول: «لقد قطعت البنوك أشواطاً بعيدة في استخدامها للتكنولوجيا بالسنوات الأخيرة لخدمة العملاء بشكل أفضل، ونظراً للتوتر التي تتغير بها التكنولوجيا، فإننا نفتح أنظارنا على حلول جديدة ومستمرّة تتطلب دعم المشاريع الصغيرة».

وفيما يخص الطرق التي يمكن أن تساعد الحكومة من خلالها الشركات الصغيرة في تأمين التمويل اللازم بعد الوباء، أوضح الدعيح أن الشركات الصغيرة بالعالم تحتاج إلى



الشيخ أحمد الدعيح

الاقتصاد إذا ازادت الكويت تنوع اقتصادها..

التحول الرقمي

وفي رده على سؤال لـ «أكسفورد بزنس» حول كيفية الاستفادة من الابتكار والتقنيات الحديثة لتعزيز الشفافية والكفاءة في عملياتها، قال الدعيح إن الشفافية عامل مهم للبنوك لتكوين علاقة وثيقة مع العملاء، مشيراً إلى أن التكنولوجيا جزء أساسي من هذا الجهد، وأن التطبيقات الإلكترونية أصبحت الوسيلة المفضلة للتفاعل للعملاء.

وأضاف الدعيح أن هذه الشفافية تخلق إمكانية تقديم الخدمات لمتابعة بصمتهم الرقمية بطريقة أكثر ملاءمة، كما تزيد شفافية المنتجات المصرفية العائلية وملاءمتها، حيث يمكن للعملاء أو الأوصياء على القصر الوصول إلى حسابات ومعاملات أفراد أسرهم ومراقبتهم، وهذه أيضاً طريقة رائعة لتوسيع الشمول المالي لاحتضن الأجيال الشابة، أما فيما يتعلق بالعمليات، فقال إن جميع مكاتب وقاعات مجلس الإدارات وغرف الاجتماعات أصبحت متصلة رقمياً الآن، وهذا لا يؤدي إلى زيادة التواصل والشفافية داخل المؤسسة فحسب، ولكنه يتيح

في حوارهما مع مجموعة «أكسفورد بزنس»، أشاد كل من رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد الدعيح، والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي جورج ريشاني، بالدور المهم الذي تلعبه البنوك الكويتية في تعزيز الجهود التي تبذلها لتخويع الاقتصاد الكويتي.

وفي سؤال حول قدرة البنوك المحلية للمساعدة في التنوع الاقتصادي بالكويت والقطاعات الأكثر قدرة على التسريع التنوع، قال الشيخ أحمد الدعيح إن البنوك هي العمود الفقري للقطاع الخاص والاقتصاد الكويتي، مشيراً إلى أن أحد الأشياء التي يمكن للبنوك القيام بها لدعم التنوع الاقتصادي، دعم تطوير وتنوع الصناعات التحولية، ما من شأنه إضافة قيمة محليا للاقتصاد.

ولفت الدعيح إلى أن هناك جانباً آخر من الاقتصاد يمكن للبنوك أن تساعد من خلاله في دعم جهود التنوع، وهو أسواق رأس المال، حيث بات من الضروري تسهيل عمليات الإدراج الإضافية في بورصة الكويت والترويج لها، فضلاً عن جذب المزيد من المستثمرين المحليين والدوليين، ومن الطبيعي أن تلعب البنوك دوراً حاسماً في هذا السيناريو.

وأضاف بالقول: «الأهم من ذلك وقاعدة عامة تنطبق على كل قطاعات الاقتصاد، تحتاج الكويت إلى تحفيز المنافسة بين الشركات، سواء كانت عامة أو خاصة، لأن السوق التنافسي الضحي يرفع معايير الجودة والاستثمار بتحسين العمليات، فلنأفقت هي المحرك للتقدم، وهناك حاجة لمزيد من المنافسة عبر

فئات الأصول العالمية شهدت منعطفاً وانتهت معظمها العام الماضي على انخفاض مضاعف

«كامكو إنفست»: 35 تريليون دولار تبخرت من سوقي الأسهم والسندات



فئات الأصول	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
السلع	26.0%	50.2%	26.0%	28.9%	12.1%	34.3%	52.4%	9.3%	18.4%	29.6%
القطعة - بورت	10.5%	40.4%	25.1%	28.8%	4.4%	25.0%	32.3%	8.5%	12.8%	25.4%
أصول الهمزة الخنفسية العالمية	10.3%	34.9%	16.3%	25.8%	1.9%	22.7%	14.0%	1.3%	11.4%	25.0%
الدولار الأمريكي	8.2%	28.8%	15.8%	25.2%	1.1%	20.1%	11.4%	0.1%	7.1%	24.1%
البلد الإفريقي	1.7%	26.9%	14.1%	24.1%	-1.2%	19.4%	9.5%	-0.7%	4.2%	21.2%
الذهب	-0.3%	25.2%	13.5%	22.7%	-1.6%	18.7%	8.6%	-1.7%	4.1%	19.2%
مؤشر MSCI الخليجي	-6.4%	23.0%	9.2%	19.7%	-3.5%	17.7%	8.1%	-2.7%	2.8%	8.4%
السندات ذات العائد العالي	-12.7%	22.3%	8.2%	18.3%	-6.2%	13.5%	5.3%	-2.7%	2.1%	1.5%
السندات السيادية للبلد المتقدمة	-12.7%	20.1%	4.9%	17.6%	-8.2%	10.3%	5.1%	-3.0%	0.6%	0.3%
الأصول الأوروبية من غير بريطانيا	-14.5%	18.4%	0.7%	17.2%	-8.5%	9.0%	5.0%	-3.2%	0.2%	0.3%
السندات العالمية من الدرجة الاستثمارية	-16.2%	6.4%	6.4%	15.4%	-9.5%	7.4%	4.2%	-4.9%	0.2%	0.1%
الأصول الأمريكية	-19.4%	2.0%	-0.1%	13.4%	-10.4%	5.8%	3.6%	-10.4%	-1.4%	-0.3%
مؤشر MSCI العالمي	-19.5%	0.1%	-3.7%	6.8%	-12.6%	3.8%	2.6%	-16.7%	-2.2%	-1.0%
مؤشر ESG العالمي	-20.8%	-2.4%	-6.7%	5.9%	-12.9%	2.6%	2.6%	-17.0%	-4.6%	-1.2%
مؤشر MSCI للدول الناشئة	-22.4%	-3.6%	-11.3%	4.7%	-13.8%	1.0%	2.1%	-24.0%	-9.7%	-2.6%
مؤشر الشريعة العالمي	-24.9%	-4.6%	-21.5%	2.2%	-16.6%	0.7%	0.4%	-32.9%	-33.1%	-5.0%
أس أس ادي بي للدول المتقدمة (رييت)	-26.9%	-4.7%	-23.7%	0.2%	-19.5%	-9.9%	-0.2%	-35.0%	-48.3%	-28.3%

متوسط العوائد السنوية لمحفظة متوازنة بالأسواق (%) المصدر: بحث كامكو إنفست، يناير 2023

دولار للبرميل قبل التراجع إلى ما دون 80 دولاراً للبرميل، في حين أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تفوق الدولار الأمريكي على العملات الأخرى في العالم حيث حقق مكاسب بنسبة 8.2٪ مقابل سلة العملات. ومن ناحية أخرى، أثر ارتفاع أسعار الفائدة على ملكية العقارات مما جعل مؤشر «ريت» العقاري الأسود أداءً خلال العام بتراجع بلغت نسبته 26.9٪. كما تراجع مؤشرات الشريعة والـ ESG بما يقرب من 20٪ خلال العام وكذلك مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، حيث انخفض بنسبة 22.4٪.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أظهر تقرير صادر عن فاينانشيال تايمز أن الأسهم والسندات فقدت ما يقرب من 35 تريليون دولار من حيث القيمة خلال العام 2022. وبعد الوصول إلى مستويات قياسية

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست إن أداء فئات الأصول العالمية شهد منعطفاً حاداً خلال 2022، حيث أنهت معظمها العام على انخفاض مضاعف، وشهدت أسواق الأسهم والسندات تراجعات متأثرة بعدة عوامل، منها الحرب الروسية - الأوكرانية، والتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، والقيود المستمرة في الصين، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والعديد من الفئات الجيوسياسية الدولية.

ونكر التقرير أن السلع كانت مرة أخرى أفضل فئة أصول أداءً خلال العام، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 26٪ بعد مكاسب بلغت 50٪ في العام 2021. كما سجل النفط الخام ارتفاعاً بنسبة 10.5٪، وهو ثاني أفضل أداء للعام الثاني على التوالي، وجاء الارتفاع في أسعار النفط الخام على الرغم من التقلبات الشديدة خلال العام وبلغها مستوى قمة فوق 130

في نهاية العام 2021، سجلت أسواق الأسهم العالمية أول انخفاض لها منذ 4 سنوات خلال العام 2022 مما يعكس المعاناة في معظم الأسواق العالمية. هذا وانخفاض مؤشر MSCI العالمي بنسبة 19.5٪، ليعكس انخفاض ثاني الرقم في معظم الأسواق الرئيسية على مستوى العالم.

أما على صعيد الأسواق المتقدمة، فكانت الولايات المتحدة هي الخاسر الأكبر، حيث تراجع مؤشر S&P بنسبة 19.4٪ خلال العام. فقد تعرضت أسهم التكنولوجيا في الولايات المتحدة لصدمة قوية في ظل التقييمات المرتفعة في بداية العام، الأمر الذي أدى إلى خسارة مؤشر تاسداك المركب ما يقرب من ثلث قيمته خلال العام. في حين كانت المملكة المتحدة السوق الرئيسي الوحيد الذي أظهر مكاسب هامشية بينما سجلت الأسواق الناشئة كالهند والبرازيل مكاسب جيدة.

تنوع الاقتصاد بالكويت.. يبقى معتمداً على النفط

المشهد الاقتصادي. وأضاف ريشاني أن الحال سيكون كذلك في المستقبل، حيث تلعب العوامل التكنولوجية والمحرفة للإقتصاد المحلي دوراً مهماً، مشيراً إلى أن التوجهات الحكومية ستكون أشد وضوحاً وأكثر قوة لزيادة تنوع الاقتصاد، مع وجود إستراتيجية وقواعد وأنظمة ثابتة قيد التطبيق.

ولفت إلى أنه من المهم أن يكون هناك إجماع بين جميع أصحاب العلاقة فيما يتعلق باستراتيجية الدولة طويلة المدى، بغض النظر عن أسعار النفط العالمية، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الكويت في الوقت الحالي، وتنتقل إلى رؤية تطورات أسرع بكثير تعزز وتساهل النمو في القطاعات غير النفطية في البلاد، وتعتبر البنوك جزءاً مهماً من

شدد جورج ريشاني على أن جهود التنوع بالكويت تنسجم مع خطة التنمية «الكويت 2035»، ولكنها تبقى معتمدة بشكل كبير على أسعار النفط، وهذا يعني أن جهود التنوع قد تكون أبطأ مما كان متوقفاً على المدى القصير، وتوقع رؤية المزيد من الإجراءات الحكومية في هذا السياق عندما تنخفض أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي.

الخدمات المصرفية عبر الهاتف.. «أسلوب حياة»

أخرى من المرجح أن تزاد فيها المنافسة. من جانبه، قال جورج ريشاني أن القنوات والأدوات الرقمية تضيء في توظيف كفاءتها وترسيخ أقدامها بصناعة الخدمات المالية في الكويت، ففي السنوات الأخيرة شهدنا ظهور نظام بيئي رقمي يحتوي على منتجات وخدمات مصرفية عبر الإنترنت وعمليات طرح من قبل شركات التأمين وعمليات سوق الأوراق المالية. وأوضح أن هناك طلباً متزايداً على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الكويت، لذا فإن التعاون مع مشغلي التكنولوجيا المالية أمر مهم، وقد أصبحت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أسلوب حياة بالجمهور الكويتي، كما باتت الهواتف الذكية الآن نقطة شاملة لجميع العمليات المالية.

وإضافة إلى ذلك، وأصلت الحكومة السعودية برنامجها لإصدار الصكوك المحلية، إذ قامت بإصدار صكوك جديدة بقيمة 3.3 مليار دولار مقابل 2.1 مليار دولار في الربع السابق. كما جمع صندوق الاستثمارات العامة السعودي 3 مليارات دولار من خلال بيع سندات خضراء على ثلاث شرائح. أما في أبوظبي، فقد جمعت مبادلة لمبار دولار من سندات فورموزا، وعلى صعيد إبراز إصدارات الشركات الكبرى، أتم البنك الأهلي الكويتي، بالتعاون مع شركته التابعة التي تتخذ من دبي مقراً لها، بنجاح صفقة تسهيلات قرض لأجل مدة 37 شهراً بقيمة 825 مليون دولار. وبالنسبة للإصدارات السيادية للكويت، فمن المرجح أن تواصل أداءها الضعيف نظراً لعدم إقرار قانون الدين العام الجديد، والذي سيفسح المجال للاستفادة من أسواق الدين الدولية والمحلية. وساهم ارتفاع أسعار النفط هذا العام في تعزيز المركز المالي للحكومة الخليجية، ما أدى بدوره إلى تمكينها من تقليص الهدايش بين السندات السيادية الخليجية وسندات الخزنة الأميركية،

الخدمات المصرفية عبر الهاتف.. «أسلوب حياة»

في رده حول سؤال حول أوجه المنافسة المحتملة مع شركات التكنولوجيا المالية (fintech) لتحسين تجربة العملاء وخدماتهم، قال الشيخ أحمد الدعيح إن التطور الرقمي الذي شهده المجتمع الكويتي عمل على تغيير النظام المصرفي، لتصبح معظم البنوك الآن جزءاً من عالم التكنولوجيا المالية إلى حد ما على الأقل، ولا يمكن للبنك الصمود في سوق تنافسية دون الخضوع لعملية تحول رقمي. وأضاف أنه من صميم عمل شركات التكنولوجيا المالية زيادة حجم السوق وقدرته التنافسية في ضوء الفرص المحتملة لمزيد من التعاون والشركات المستقبلية بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية في المجالات التي تفيد الطرفين، وستكون هناك مجالات

607 مليارات دولار أدوات الدين مستحقة السداد على دول «التعاون» بنهاية العام الماضي

«الوطني»: 60,7 مليار دولار إصدارات السندات الخليجية في 2022

على الرغم من انخفاض الاحتياجات التمويلية. تحسن توقعات التضخم

ذكر تقرير الوطني أن معدلات التضخم الكلي في العديد من الاقتصادات المتقدمة بدأت في الانحسار من أعلى مستوياتها المسجلة في عقد من الزمن في وقت سابق من العام الماضي وسط ضعف أسعار الطاقة. كما كشفت بيانات التضخم الأساسية عن علامات مبكرة على التراجع، وإن كانت عند مستويات لا تزال مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. وأدى ذلك إلى دفع البنوك المركزية، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي، إلى التوجه إلى رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في ديسمبر، ليصل بذلك معدل الزيادة التراكمية في المعدل المستهدف الاحتياطي الفيدرالي في عام 2022 إلى 4.25٪. وتشير خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة، والتي تتم مراقبتها عن كثب، إلى إمكانية رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس إضافية خلال عام 2023. كما أقر البنك المركزي الأوروبي بمقدار 50 نقطة أساس لكل منهما في ديسمبر، بعد رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في الاجتماعات السابقة.

5 مليارات دولار من خلال أول برنامج سندات متوسطة الأجل بالبورصة تصدره منذ عام تقريباً والمنقسم إلى شريحتين بقيمة 2,5 مليار دولار لكلا منهما.

والإضافة إلى ذلك، وأصلت الحكومة السعودية برنامجها لإصدار الصكوك المحلية، إذ قامت بإصدار صكوك جديدة بقيمة 3.3 مليار دولار مقابل 2.1 مليار دولار في الربع السابق. كما جمع صندوق الاستثمارات العامة السعودي 3 مليارات دولار من خلال بيع سندات خضراء على ثلاث شرائح. أما في أبوظبي، فقد جمعت مبادلة لمبار دولار من سندات فورموزا، وعلى صعيد إبراز إصدارات الشركات الكبرى، أتم البنك الأهلي الكويتي، بالتعاون مع شركته التابعة التي تتخذ من دبي مقراً لها، بنجاح صفقة تسهيلات قرض لأجل مدة 37 شهراً بقيمة 825 مليون دولار. وبالنسبة للإصدارات السيادية للكويت، فمن المرجح أن تواصل أداءها الضعيف نظراً لعدم إقرار قانون الدين العام الجديد، والذي سيفسح المجال للاستفادة من أسواق الدين الدولية والمحلية. وساهم ارتفاع أسعار النفط هذا العام في تعزيز المركز المالي للحكومة الخليجية، ما أدى بدوره إلى تمكينها من تقليص الهدايش بين السندات السيادية الخليجية وسندات الخزنة الأميركية،



احتياجات التمويل لسداد عجز الموازنة نظراً لارتفاع أسعار النفط، والالتزام بالإصلاحات المالية متوسطة الأجل، إلا أن تزايد الإصدارات الجديدة في الربع الرابع من عام 2022، خاصة في السعودية، قد يعزى لرغبة الحكومة في الحفاظ على هامش الفروق مع سندات الخزنة الأميركية في حدود ضيقة نظراً لاستفادة الدول الخليجية من ارتفاع العائدات النفطية وتحسن الأوضاع المالية.

واستحوذت الإصدارات السيادية من السعودية والإمارات على النصيب الأكبر من إصدارات الربع الرابع من عام 2022. وجمعت الحكومة السعودية

وقد تشهد المزيد من ارتفاع أسعار الفائدة بالنصف الأول من 2023، نظراً لارتفاع أسعار المستهلكين وتشدد أوضاع سوق العمل، ما قد يبق على ارتفاع عائدات السندات من منظور تاريخي. وفي المقابل، فإن أي تحول محوري في المنظور التاريخي، يدعم خفض أسعار الفائدة خلال الجزء الأخير من عام 2023 قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات وبالتالي انخفاض العائدات.

السندات الخليجية

وقال تقرير الوطني إن إصدارات الدين المحلية وسندات اليوروبوند (المقومة بالدولار الأميركي) عكست اتجاهها الهبوطي، إذ ارتفعت إلى 15.9 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2022 مقابل 11.8 مليار دولار في الربع الثالث و14.7 مليار دولار في الربع الثاني. و18.3 مليار دولار من العام، ليليج إجمالي الإصدارات خلال العام الماضي 60.7 مليار دولار. وقد بلغت قيمة أدوات الدين مستحقة السداد على دول مجلس التعاون الخليجي 607 مليارات دولار بنهاية الربع الرابع من عام 2022، بارفتاح هامشي مقارنة بالربع الثالث من عام 2022، وخلال معظم عام 2022، انخفض عدد الإصدارات الجديدة نتيجة لارتفاع تكاليف خدمة الدين، وتراجع

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني، إن عائدات السندات السيادية ارتفعت بشكل كبير في أكتوبر 2022 قبل أن تتراجع في وقت لاحق بعد إشارة بعض التوقعات إلى اعتدال وتيرة التضخم، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فقد أدى استمرار تبنى البنوك المركزية لبركة متشددة إلى ارتفاع عائدات السندات في النصف الثاني من ديسمبر.

وتفوقت السندات السيادية الخليجية متوسطة الأجل على نظيراتها العالمية، إذ أنهت تداولات الربع الأخير من 2022 بأداء أفضل وتراجعت عائداتها على أساس ربع سنوي. من جهة أخرى، أشارت أحدث بيانات التضخم الصادرة عن معظم الاقتصادات إلى أن أسوأ مرحلة من ارتفاع أسعار المستهلكين قد مرت على الأرجح، على الرغم من أن الأسعار ما زالت أكثر ارتفاعاً مقارنة بما قبل عام 2022. وأشار التقرير إلى أنه يبدو أن زخم الأسعار بدأ يتحول من السلع (مثل الطاقة) إلى الخدمات، ما قد يسهم في الحفاظ على معدل التضخم الأساسي مرتفعاً نسبياً خلال الأشهر المقبلة، واتجهت البنوك المركزية العالمية الرئيسية في ديسمبر إلى رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس فقط، في أعقاب الارتفاع في أسعار النفط التي طبقتها في وقت سابق من العام.